هو الخوف الذي شعرت به هذه الدول من تطور النظام الاقتصادي الصهيوني او الاسرائيلي مما أصبح معروفا فيما بعد لانه كان يتبلور في أذهان الامة العربية خلال فترة الحرب العالمية الثانية بأن الوجود الصهيوني في فلسطين هو نوع من انواع الاستعمار الذي يستهدف أهدافا اقتصادية . وكانت الصورة في ذهن العربي ان اسرائيل تريد ان تقوم بدور المركز الصناعي لمنطقة متخلفة اي انه كان هنالك سعي دولي لاستبقاء العرب يعتمدون على الزراعة فقط بينما تصبح اسرائيل المركز الصناعي في المنطقة العربية وايجاد مبادلة بين الدول العربية واسرائيل على هذا الاساس . وهنالك تصريحات من الاسرائيليين والصهاينة وبعض مؤيديها من الدول الاجنبية تدعم هذه النظرية ، فالدول العربية كانت طموحة الى دخول مرحلة التصنيع وخشيت ان تقوم اسرائيل بعرقلة هذا الطموح الصناعي وتعطيله وكانت هنالك تجارب كثيرة تدل على ان الدول الصناعية تحب ان تعرقل التطور الصناعي للدول العربية فعلا ومن مظاهر ذلك تأخير كهربة خزان اسوان وكذلك مقاومة الانكليز لنمو الصناعات في مصر وخاصة صناعة النسيج ، وهناك أمثلة كثيرة على هذا الاتجاه ، لذلك كان لدى الحكام العرب اعتقاد جازم ان هناك مخططا عاما او تصورا وتفكيرا عاما لدى تلك الدول الصناعية في تلك الايام في عدم فتح باب الصناعة للدول العربية وان يترك هذا المجال لاسرائيل فقط . طبعا هذا معناه ان اسرائيل لكونها صناعية ستكون أقوى ، لان القوة والصناعة مترابطتان فكانت فكرة المقاطعة حمائية (نوع من الحماية) للحيلولة دون منع التقدم الصناعي للبلاد العربية . وعلى هذا فقد نشأت المقاطعة العربية ولم تجد تخلفا او ترددا أو تلكؤا من الدول العربية اطلاقا لانها في ذهن قيادات تلك الدول كانت تمس مصالحها المباشرة بقدر ما كانت تهم القضية الفلسطينية . بل لعل ذلك كان يمس تلك المصالح العربية اكثر من كونها جزءا من القضية الفلسطينية . لكن عندما نشأ جهاز خاص بالمقاطعة بدأ هذا الجهاز يطور المقاطعة على اساس تجريدي انتقائي وبدون التشاور الكافي ، ربما في كثير من الاحيان وليس دائما ، مع الاجهزة الامنية في البلاد العربية او الاجهزة السياسية . وفي كثير من الاحيان كانت دوائر المقاطعة تضع هذه الاجهزة امام أمر واقع بأخذها قرارات معينة ، ونظرا لان المقاطعة اتخذت صبغة وطنية فقد كانت الاجهزة المعنية الاخرى في الدول العربية تجد صعوبة في رفض تلك القرارات . ونحن نعرف أمثلة كثيرة في دول عربية متعددة كانت قرارات المؤتمر نصف السنوي لضباط المقاطعة تعلق أو يؤجل التصويت عليها لان هذه القرارات لا تصبح نافذة الا عندما تصدق عليها كل دولة بوسائلها التشريعية والادارية فكانت تمضي احيانا شهور عديدة وأحيانا سنين قبل ان تقرر دولة معينة انها ستطبق القرار رقم كذا وقرار رقم كذا ... لقد كان من الصعب رفض قرارات المقاطعة ، نظرا لحساسيتها الخاصة . ولم يكن تطبيق القرارات المختلفة يتزامن مع اوقات قرارات مؤتمرات المقاطعة دائما .. من هنا نحس انه كان هناك نوع من عدم اليسر في تقبل قرارات المقاطعة في البداية، ولكن نشأ مع مرور الزمن وضع اصبحت الدول العربية كلها تتقبل هذه القرارات تقريبا بدون سؤال واذا كان هناك تساؤل او تردد فكان ذلك يجري من خلال المؤتمر الاقليمي .. لكن ما أن تأخذ هذه القرارات مجراها الطبيعي حتى تتقبلها الدول .. فالمؤتمرات الاقليمية طورت عدة مفاهيم بحيث انتقلت بالمقاطعة من كونها ضد اسرائيل الى كونها ضد الدول والمنشآت القائمة في دول مختلفة والتي تساند اسرائيل . نقطة الانتقال كانت حين حاولت اسرائيل ان تتجاوز المقاطعة بانشاء شركات في الخارج .. فكان ان عمدت اسرائيل او المؤسسات الصهيونية الى اقامة مصانع لها في قبرص او تركيا ، وعليه فبدلا من ان تبيعنا اسرائيل انتاجها مباشرة (الشوكولاته وغيرها مثلا) تقوم بتصدير منتجات تلك المصانع الى البلاد العربية .. من هنا نشأ مفهوم جديد هو مفهوم متابعة ملكية تلك المؤسسات وجنسيتها الحقيقية بقطع النظر عن مكان التواجد . ثم بدأ الربط ما بين الملكية في اسرائيل والملكية الصهيونية . هنالك صهيونيون يمتلكون وليس اسرائيليين ويمكن ان يكون الشخص المالك اسرائيليا واميركيا في الوقت ذاته . ويمكن اذا ان يمتلك وهو في اميركا لكن هو في الحقيقة اسرائيلي ولحساب اسرائيل اما بترتيب شكلي او لانه يحمل جنسيتين .. وهذا استتبع اتخاذ اجراءات تتعلق بمن يتعاطف مع اسرائيل سواء